# تضامـــــن

## منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية
## نوفمبر وديسمبر 2014

# تضامن

**المشرف العام :ا. نورى عبد الرزاق**

**تحرير : إيمان عبد المقصود**

نشرة شهرية القاهرة (منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية)
نوفمبروديسمبر 2014

المراسلات : الرقم البريدى11559-61 مكتب بريد
الملك الصالح
الهواتف: 23622946-23636081(202)
الفاكس: 23637361 (202)
89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل – القاهرة
البريد الإكترونى:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg
الموقع على الانترنت: www.aapsorg.org

## نشاطات المنظمة

**دعوة**

يسر منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية دعوة سيادتكم لحضور ندوة"آفاق التعاون الأفريقي الصينى" وذلك بمشاركة وزارة الخارجية المصرية وسفارة جمهورية الصين الشعبية بالقاهرة يوم الاثنين الموافق 8 ديسمبر 2014 في تمام الساعة الحادية عشر صباحا بمقر المنظمة الكائن 89 شارع عبد العزيز آل سعود بمنيل الروضة ، ويتحدث في الندوة كلاً من:

1 -د. حلمي الحديدي رئيس المنظمة
2 -السفير صبرى مجدى مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية
3 -السفير هشام بدر مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية
4 -السفير سونج آيقوه سفير جمهورية الصين بالقاهرة
5 -السفير رفائيل مالونجا سفير الكونغو برازفيل بالقاهرة
6 -السفير عبد الله حسن سفير الصومال بالقاهرة

مع وافر الاحترام والتقدير،،،

**ا.د. حلمي الحديدي**
**رئيس المنظمة**

*** *** ***

**أصدرت السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية البيان التالي:**

تعرب منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية عن خالص التهاني إلى الشعب التونسي الشقيق بمناسبة فوز الباجي قائد السبسي في الانتخابات الرئاسية التونسية، وهو الفوز الذي يعكس الثقة الغالية التي يوليه إياها الشعب التونسي، متمنين له كل النجاح والتوفيق في مساعيه للعمل على تحقيق الآمال المشروعة والطموحات المستحقة لأبناء الشعب التونسي وكل أرجاء الوطن العربي والعمل لرفعة وتحقيق مصالح الشعوب، وبدء حقبة جديدة من التضامن والعمل العربي المشترك.

*** *** ***

**فخامة الرئيس السيد/ الباجي قائد السبسي**
**رئيس جمهورية تونس**
**تحية طيبة وبعد...**

نتقدم إلى فخامتكم باسم منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ببالغ التهنئة لانتخابكم من قبل الشعب التونسي العزيز رئيسا للمرحلة المقبلة، وإننا جميعا نثمن غاليا هذه الانتخابات الديمقراطية والتي نتج عنها الفوز الذي أثبت لنا من جديد صحة رهاننا وقناعتنا بالشعب العربي على التحرر والانعتاق والسير نحو بناء الدولة والمجتمع المدني.

إننا من خلالكم نهنئ الشعب التونسي الرائد والمعتزك بقيم التغيير ، ومرة أخرى تقبلوا تهانينا الخالصة لكم ولشعب تونس العزيز متمنين لكم كل النجاح والتوفيق لتحقيق كل الآمال والطموحات المستحقة للشعب التونسي الشقيق.

ودمتم في طريق العدل والحرية والسلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

**نوري عبد الرزاق** — **السكرتير العام**
**ا.د. حلمي الحديدي** — **رئيس المنظمة**
**السنة الدولية للتضامن**

**مع الشعب الفلسطيني**

**دعوة**

يسر منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (اللجنة المصرية) ومقرها 124 شارع النيل بالعجوزة والتي يرأسها الدكتور حلمي الحديدي دعوتكم إلى احتفال " يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني" يوم 2014/12/17 الساعة 11 صباحا في اللجنة المصرية.

لقد اتخذت الجمعية العامة العامة لهيئة الأمم المتحدة في 26 نوفمبر 2013 القرار رقم A/68/12 والذي اتخذت تؤكد فيه مسؤوليتها الدائمة إزاء قضية فلسطين ، وهو ما تقرر إعلان سنة 2014 سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ودعوة جميع الدول والوكالات المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية أن تنظم الأنشطة التي ستقام خلال هذه السنة ، ومهما كانت الظروف القاسية التي تمر بها القضية الفلسطينية والعالم العربي عامة فإن مصر ستظل على الدوام داعمة لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بعد دحر الاحتلال والاستيطان ، لذا فإننا نأمل حضوركم لهذا اليوم طبقا للبرنامج المرفق والدعوة المرفقة من رئيس اللجنة المصرية للتضامن.

تحية تقدير واحترام متمنين لسعادتكم دوام التقدم والتوفيق.

**د. محمد السيد عيد السفير سعيد كمال**

**أمين سر اللجنة رئيس القسم الفلسطيني**

**اللجنة المصرية**

**برنامج مؤتمر التضامن مع الشعب الفلسطيني**

**2014/12/17**

10ر30-11 الافتتاح

1 -كلمة د. حلمي الحديدي رئيس اللجنة

2 -كلمة د. محمد السيد عيد أمين السر

11-30ر12 الجلسة الأولي:

المحور الاقتصادي

1 -د. عبد الخالق فاروق :

الاقتصاد الفلسطيني

2 -ا. محمود عبده:

أفق الصراع واحتمالاته

30ر12- 2 ظهرا الجلسة الثانية

المحور السياسي

1 -ا. محمد جمعة:

خيار المقاومة :الفرص والتحديات

2 -د. عبد العليم:

خيار التسوية السلمية : الفرص والتحديات

3 -د. عزمي خليفة:

البيئة العربية والإقليمية والدولية المرجحة لخيار التسوية السلمية وخيار المقاومة

2-3 بعد الظهر : غداء

3-30ر4 بعد الظهر الجلسة الثالثة:

المحور العسكري

1 -لواء محمود متولي:

القضية الفلسطينية وحروب الجيل الرابع

2 -لواء أحمد عبد الحليم :

3 -التطور التسليحي وأثره على الميزان العسكري

4 -لواء طلعت مسلم:

الردع ومستقبل القضية الفلسطينية

*** *** ***

**المجلس العراقي للسلم والتضامن..يشارك في مؤتمر حرية الدين والمعتقد ضممن نشاطات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية**

شارك المجلس العراقي للسلم والتضامن.. في مؤتمر حرية الدين والمعتقد ضمن نشاطات مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية بمشاركة وزارة الثقافية في منتدى طائفة الصابئة المندائيين في بغداد.

بحضور السيد رئيس مجلس النواب الدكتور سليم الجبوري وبعض السادة النواب والأساقفة ورجال الدين المسلمين والايزيدين والصابئة المندائيين وحضور كبير من منظمات المجتمع المدني ورجال السياسة والإعلام والثقافة.

ولاقت الكلمات الثناء والتقدير من الحاضرين بالدعوة الى التعايش السلمي ونبذ الطائفية والمحاصصة المذهبية والتسامح والمحبة والوحدة بين كل مكونات الشعب العراقي أمام الخطر الداهم من أعداء الحياة والإنسانية (الدواعش).

*** *** ***

**مشاركة المجلس العراقي للسلم والتضامن بمؤتمر وزارة حقوق الانسان .. تحت عنوان "معاً لتمكين المرأة"**

وزارة حقوق الانسان والامم المتحدة تعقد مؤتمرها الخا ص باطلاق توصيات اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة.. ومثل المجلس العراقي للسلم والتضامن بالمؤتمر السيد زهير ضياء الدين /عضو هيئة رئاسة المجلس.

وبرعاية وزير حقوق الانسان السيد محمد مهدي البياتي وتحت شعار" معاً لتمكين المرأة " اقامت وزارة حقوق الانسان/ اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ توصيات الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع هيأة الامم المتحدة للمرأة (UN WOMEN) مؤتمرها الخاص باطلاق توصيات اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بحضور السيد وزير حقوق الانسان ومعاون الامين العام لمجلس الوزراء وزيرة الدولة لشؤون المرأة السيدة بيان نوري وعدد من اعضاء مجلس النواب وممثلي الهيئات والسفارات العربية والاجنبية والسادة المسؤولين في الوزارة وعدد من منظمات المجتمع المدني واستهل المؤتمر بقراءة آي من الذكر الحكيم ثم الوقوف دقيقة صمت ترحماً على ارواح شهداء العراق ، بعدها عزف النشيد الوطني ثم القى السيد محمد مهدي البياتي كلمة اكد فيها ان العراق اصبح عضواً فعالاً دولياً على مستوى المنظمات المدنية والدولية باعتباره من الدول المصادقة والموقعة على اتفاقية معنية بحقوق الانسان (سيداو) موضحاً ان العراق وبعد سقوط النظام الدكتاتوري المباد الذي لم يلتزم بمضامين الاتفاقيات الدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ولم يكيف قراراته وتشريعاته معها اصبح نص دستوره متوافقاً مع النصوص والمواثيق الدولية .. واشار السيد الوزير الى ان المرأ ةالعراقية تعرضت للعنف والاضطهاد والمعاناة بسبب الاعراف الاجتماعي ةالبالية

والسياسات الخاطئة والافكار الظلامية على الرغم من المكانة السامية والعالية التي تتمتع بها ، وسلط البياتي الضوء على الانتهاكات الانسانية التي تتعرض لها المرأة في ظل الهجمة الارهابية الشرسة التي يتعرض لها البلد داعياً الى تظافر الجهود للارتقاء بواقع المرأة العراقية وفقاً لمبادئ حقوق الانسان واستعرض السيد الوزير جهود وزارة حقوق الانسان في هذا الجانب مؤكداً دعم الوزارة للجهود المحلية والدولية يضفي الحماية القانونية للنصوص والتشريعات التي تعطي المرأة حقها.

من جانبه اكد معاون الامين العام لمجلس الوزراء ان الحكومة العراقية تعمل على سن تشريعات وطنية تكافح التمييز ضد المرأة على اساس الجنس وتأمين كفالة شاملة لحقوق المرأة .وفي جانب آخر قال السيد ممثل الامين العام ان ما تعرضت له المرأة العراقية من الطائفة الايزيدية لم يحض باهتمام المجتمع الدولي داعيا المجتمع الدولي الى النظر الى الانسان نظرة واحدة بعيداً عن المعايير المزدوجة.

بدوره استعرض رئيس اللجنة الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات الدكتور عبد الكريم عبد الله شلال في كلمته الاجراءات التمهيدية التي اتخذتها وزارة حقوق الانسان للمباشرة بتنفيذ التوصيات ومتابعة تنفيذها ومنها تشكيل لجنة وطنية تترأسها وزارة حقوق الانسان واعمام الملاحظات الختامية رسمياً على كافة الوزارات والهيئات المستقلة لاخذها بنظر الاعتبار عند رسم سياستها فضلاً عن اصدار كتيب يتضمن تلك الملاحظات .كما سلط السيد الوكيل الضوء على اهم الخطوات الفعلية التي اتخذتها اللجنة المشكلة في هذا المجال .

من جانبها اشادت ممثلة هيأة الامم المتحدة للمرأة بتقرير العراق الوطني الخاص بسيداو وعدت العراق من اوائل الدول العربية التي اعطت الحق للمرأة المتزوجة من اجنبي في الحصول على الجنسية العراقية مبدية استعداد الامم المتحدة لتقديم الدعم التقني للجنة الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات .وفي ختام المؤتمر قامت معاون مدير عام المركز الوطني / عضو اللجنة الوطنية بعرض التوصيات مع مداخلات الحضور.

*** *** ***

**هيئة رئاسة المجلس العراقي للسلم والتضامن تعقد اجتماعها الدوري**

بتاريخ 2014/12/4 عقدت هيئة سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن اجتماعا دوريا بحضور الاستاذ فخري كريم رئيس المجلس.

والدكتور حسان عاكف نائب الرئيس والدكتور احمد علي إبراهيم سكرتير المجلس وأعضاء هيئة الرئاسة.

تناول بحث الشأن السياسي الراهن والحرب ضد الإرهاب الدولي ودعم ومساندة قواتنا المسلحة في حربها على الإرهاب.

وكذلك فعاليات ونشاطات ومشاركات المجلس في المؤتمرات الدولية في اسطنبول والمشاركة الفاعلة في مؤتمر مجالس السلم الافرو آسيوي في سيرلانكا.

ودور المجلس الفاعل في نشاطات منظمات المجتمع المدني عبر المبادرة المدنية وكذلك التحضير للمؤتمر العام للمجلس القادم.

*** *** ***

**ثماني منظمات تعد مذكرة للاعتراض على مسودة قانون حرية التعبير**

أعلنت ثماني منظمات متخصصة بالدفاع عن حقوق الصحافيين، اليوم الاثنين، عن إعداد مذكرة تفصيلية توضح اعتراضاتها وملاحظاتها على مسودة قانون حرية التعبير، وفيما بيّنت أنها ستطرح هذه المذكرة بعد غد الأربعاء على رئاسة البرلمان، أكدت أنها ستطالب بتأجيل النظر بهذا القانون في البرلمان، مهددة باللجوء الى المحكمة الاتحادية للطعن بمسودة القانون في حال رفض البرلمان تعديلها.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده ممثلون عن ثماني منظمات صحافية لتقديم اعتراضات وملاحظات على مسودة قانون حرية التعبير في مؤسسة برج بابل وسط بغداد وحضرته (المدى برس).

وتضم المنظمات التي أعدت المذكرة كل من النقابة الوطنية للصحافيين العراقيين والجمعية العراقية للدفاع عن الحريات الصحفية والمرصد العراقي للدفاع عن الحريات الصحفية ومؤسسة برج بابل للتنمية الإعلامية والثقافية والجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والمرصد العراقي للدفاع عن حقوق الإنسان وبيت الإعلام العراقي ومنظمة تموز".

وقال نقيب النقابة الوطنية للصحافيين العراقيين عدنان حسين في كلمة له خلال المؤتمر إن " ثماني منظمات أنهت اليوم إعداد مذكرة تفصيلية توضح اعتراضاتها وملاحظاتها على مسودة قانون حرية التعبير ليتم طرحها أمام مجلس النواب ورئاستي الجمهورية والوزراء"، مبينا أن "المذكرة باتت جاهزة الآن وسيتم تقديمها لرئاسة مجلس النواب ، يوم الأربعاء المقبل، من خلال وفد يمثل هذه المنظمات".

وتابع حسين أن "وفد المنظمات سيطالب بتأجيل النظر بهذا القانون في البرلمان ودفع المناقشات إلى وقت أخر وإعطاء فسحة من الوقت تكون كافية لإثارة نقاش عام على مسودته، حتى تأخذ اللجنة الحكومية التي ستشكل لإعادة النظر فيه بالملاحظات التي ستطرح من هذه المنظمات ومنظمات أخرى"، مشدداً على أن "من الخطورة جداً تمرير هذا القانون كونه صيغ في مدة شهدت اندفاعاً نحو إعادة الدكتاتورية في العراق".

وأوضح حسين أن "المنظمات تدفع باتجاه تجاوز تلك المرحلة التي سعت إلى صياغة قوانين لا تليق بالمرحلة الجديدة في العراق، كما نتطلع لبناء ديمقراطية حقيقية تقوم على أساس تشريعات تكفل ممارسة الحريات والحقوق العامة للناس بحرية من دون قيود".

من جانبه، وصف الخبير القانوني زهير ضياء الدين مسودة قانون حرية التعبير عن الرأي بصيغتها الحالية بأنها "قمع الحريات لما تضمنته من فقرات تقيد الحريات".

وأوضح ضياء الدين أن "ما تضمنه القانون الحالي بإجماله مسائل سلبية تتعارض مع الدستور الذي شدد على عدم سن قانون يتعارض مع الديمقراطية"، مبيناً أن

"مسودة القانون أعدت في مدة هيمنة السلطة التنفيذية وقمعها لأية ممارسة ديمقراطية في الشارع والإعلام".
وأضاف ضياء الدين أن "المسودة لم تتطرق لحق الاعتصام، كما قيدت تواجد الاجتماعات العامة والتظاهرات بوقت، وتجاهلت حق الإضراب الذي كفله الدستور"، مشيراً الى أن "المسودة اقحمت عدداً من القضايا في القانون وهي ليست في مكانها مثل حرية الوصول الى المعلومة واعطت حق الطعن لجهات غير معنية وهي مفوضية حقوق الإنسان التي هي ليست جهة قضائية".
وتابع ضياء الدين "من سلبيات هذا القانون وجود قمع من خلال تضمينه عقوبات سالبة للحرية تصل أحكامها بالسجن لعشر سنوات لمخالفات تبنى على عبارات فضفاضة مفتوحة يمكن تفسيرها بأكثر من وجه ولصالح الجهات التنفيذية"، مهدداً باللجوء الى المحكمة الدستورية للطعن في مسودة القانون في حال عدم استجابة السلطة التشريعية لمطالبنا".
وكانت عدداً من منظمات المجتمع المدني أكدت في ( 15 تشرين الثاني 2014) رفضها القاطع لمسودة مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي، فيما بيّنت إن القانون "مجحف" بحق الإنسانية لأنه مخالف لقوانين العالم، هددوا باللجوء إلى المحكمة الاتحادية والخروج بمظاهرات سلمية في حال إقرار القانون.
يذكر أيضاً أن جهات محلية ودولية وبرلمانية، أبدت اعتراضها على مسودة قانون "حرية التعبير والتظاهر السلمي"، بسبب القيود التي تضمنها بنحو عدته "مخالفاً للدستور"، في حين ينتظر مجلس النواب من وسائل الإعلام والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ردود فعل "رافضة" للمشروع بصيغته الحالية، التي انتقدوا فرضها "شروطاً مسبقة" على انطلاق التظاهرات، واستخدام معان "فضفاضة" يمكن تأويلها ضد وسائل الإعلام.
ومسودة القانون المطروحة اليوم، هي النسخة ذاتها التي عرضت في تشرين الأول 2012، وعدّه حينها قيادي في أحد الأحزاب الشيعية المعارضة لنهج الحكومة السابقة، مجموعة من أفكار رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، وموظفي أمانة مجلس الوزراء.

*** *** ***

**رسالة لجنة المرأة في منتدى الجامعيين العراقي الاسترالي**
**في اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة**

تحتفل الامم المتحدة والاخيار في العالم في الخامس والعشرين من نوفمبر من كل عام باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة تمجيدا لذكرى الاخوات ميرابال الناشطات في جمهورية الدومنيكان اللواتي تم اغتيالهن بوحشية في العام 1960 - بأوامر من ديكتاتور الدومنيكان رافاييل تروخيلو.
ان القفزات الهائلة للبشرية صوب ذرى التقدم والانجاز الغير مسبوق في الفيتها الثالثة لم تترافق للاسف بأنجاز مماثل في القضاء على العنف ضد واهبة الحياة اذ ظل

هذا العنف قدرا ملازما للمرأة في اصقاع شتى من كوكبنا تشمل بلدان التخلف وبلدان الوفرة على حد سواء وان بدرجات واشكال مختلفة .
وأذ تتنوع اشكال العنف هذه فأنها لاتقتصر على العنف الجسدي او العنف اللفظي بل تمتد لتشمل المصادرة الفظة للكثير من حقوق الانسان والتمييز ضد النساء في الاجور وفرص العمل وصولا الى الاملاق والافقار الذي تكتوي بناره اعدادا متزايدة من النساء( 70% من فقراء العالم هم من النساء).وفي العراق حيث الارث البغيض من اشكال عبودية المرأة وحيث جبال المعاناة التي ناءت بحملها وسط المسار العسير الذي جرت اليه بلادنا عبر تأريخ متواصل من الدكتاتوريات والحروب والاضطهادات فأن اللوحة تبدو اكثر عتمة .فرغم ان حقوقا عدة قد سطرت على ورق الدستور والعديد من القوانين التي خصت المرأة حتى انها حظيت بكوتا للتمثيل في البرلمان الا ان حقيقة الامر ان المرأة العراقية انتهت الى حال اسوأ حيث ضاق عليها اكثر هامش الحريات الضيق اصلا وخسرت مواقع اجتماعية وشخصية اكثر حيث جرت وتجري محاولات متواصلة للالتفاف على ماتحقق لها من حقوق ,وبخاصة في قانون الاحوال الشخصية رقم 88 للعام 1959.
ومع التدهور الحاد الذي طرأ مع الهجمة البربرية لقوى الارهاب ورأس حربتها داعش فأن دركا غير مسبوق جرت اليه المرأة بلغ معه العنف الذي تتعرض له اقصى مدياته وعادت معه الى غياهب القرون الوسطى حيث السبي واسواق الجواري والاغتصابات الجماعية.
ان هذا اليوم لهو مناسبة اخرى لتذكير البشرية ان الاوان قد أن لوضع حد,مرة والى الابد, لما تتعرض له المرأة من اشكال الاضطهاد والعنف وان ذلك هو مهمة الجميع رجالا ونساءا ,حكومات ومنظمات ,افرادا وجماعات.
ان تجارب التاريخ الحديث تشير بما لايدع مجالا للشك ان القضاء على العنف ضد المرأة وتحقيق مساواتها الحقيقية لايمكن ان يتحقق الا في ظل دولة مدنية تعتمد المواطنة اساسا للحكم وتنظيم العلاقة بين الناس بغض النظر عن الدين او العرق او المذهب او الجندر الخ .

**لجنة المرأة**
**منتدى الجامعيين العراقي الاسترالي**

*** *** ***

## الأمم المتحدة: اتفاق بغداد وأربيل بداية لحلول شاملة ودستورية

أعلن بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، أمس الجمعة، ترحيبه باتفاق بغداد وأربيل حول القضايا المتعلقة " بالموازنة العامة وصادرات النفط"، وفيما دعا السلطتين الاتحادية والإقليمية الاستناد الى هذه "الخطوة الأولى المهمة" لحل المشاكل العالقة" دستورياً"، أكد إن بعثة اليونامي مستعدة للاستمرار بدعم هذه العملية.
الى ذلك وصف نيكولاي ميلادينوف، رئيس بعثة يونامي في العراق هذا الاتفاق بانه "خطوة مهمة"، لأنه سيسمح لموظفي إقليم كردستان بتسلم رواتبهم ويجعل حكومة

الإقليم تستأنف مساهمتها في الموازنة الفدرالية.
وكان عادل عبد المهدي، وزير النفط في الحكومة الاتحادية أعلن، مساء الخميس، توصل الحكومة الاتحادية في بغداد إلى اتفاق مع رئيس حكومة اقليم كردستان ينص على تحويل الحكومة الاتحادية لمبلغ 500 مليون دولار للإقليم فيما تقوم حكومة الإقليم بوضع 150 ألف برميل نفط خام يومياً تحت تصرف الحكومة الاتحادية.
وأكد عبد المهدي أن رئيس حكومة الإقليم سيزور بغداد على رأس وفد لوضع حلول "شاملة" ودستورية لحل القضايا العالقة .
وقال الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بان كي مون في بيان، صدر امس وتلقت( لمدى برس) نسخة منه "ارحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة بغداد وحكومة إقليم كردستان في إيجاد حل للقضايا المتعلقة بالميزانية العامة وصادرات النفط."
وأضاف كي مون "أهنئ رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ورئيس وزراء حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني برغبتهما للتفاوض والتوصل لاتفاقيات التي تصب في مصلحة الشعب العراقي."
ودعا كي مون السلطات لاتحادية والإقليمية "الاستناد الى هذه الخطوة الأولى المهمة ليحلوا جميع المشاكل العالقة الأخرى ضمن إطار الدستور"، مؤكداً أن "بعثة اليونامي تقف ستعدة ضمن تخويلها للاستمرار بدعم هذه العملية."
وفي السياق ذاته، قال رئيس بعثة يونامي في العراق في بيان تلقت (المدى برس) نسخة منه إن "الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم لتسوية النزاع المتعلق بالميزانية خطوة مرحب بها"، عاداً إياها "خطوة أولى ومهمة نحوإيجاد حل شامل وعادل ودستوري لجميع القضايا العالقة."
وأضاف ملادينوف ان" هذا الاتفاق سيتيح لموظفي القطاع العام في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية البدء في تسلم رواتبهم، كما أنه سيتيح لحكومة إقليم كردستان استئناف مساهمتها في الميزانية الفيدرالية في وقت تشهد فيه البلاد أزمة وطنية"، مشيداً بـ"رئيس الوزراء حيدر العبادي ورئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني لسعيهما لإيجاد حلول تصب في مصلحة جميع العراقيين."

*** *** ***

**البيان الختامي للقاء برلين لجمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان العراقي في الداخل والخارج**

انعقد لقاء جمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان العراقي في الداخل والخارج يومي 8 و9 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في مدينة برلين بألمانيا. وقف المشاركون في اللقاء دقيقة حداد على أرواح شهداء حركة حقوق الإنسان العراقية والحركة الوطنية العراقية. بعدها تم اختيار هيأة لإدارة جلسات اللقاء، وثم طرحت ثلاث أوراق رئيسية عن حالة حقوق الإنسان بالعراق وما يتعرض له الإنسان العراقي من انتهاك لتلك الحقوق وحق المواطنة، وكذلك مشكلات التهجير القسري وما نجم

عن الاجتياح الإرهابي الأخير الذي تعرضت له بعض المناطق بالعراق والموقف من موضوعة الدولة واحتكار السلاح ووجود المليشيات الطائفية المسلحة وقضايا العنف والتمييز ضد المرأة وتجاه المكونات والطفل والتعليم والاتجار بالبشر والفقر والبطالة والصحة النفسية وآثارها وقضايا حرية التعبير بأوجهها القانونية وما يتعلق بشأن التقاعد والضمان الاجتماعي ومكافحة الفقر ومعالجة حالات التسول.

وقد اتفق المجتمعون على نقاط تخص الدفاع عن حقوق الإنسان وكما يلي:

1. إدانة عمليات التهجير القسري بأسبابه الدينية والمذهبية والعرقية والسياسية الحاصل بالعراق والعمل على إيقافها وإعادة المهجرين إلى مناطقهم وتعويض ما تم تدميره وتخريبه من ممتلكاتهم على امتداد تاريخ الدولة العراقية الحديثة.
2. بذل أقصى الجهود لتوفير الحماية اللازمة للمكونات وأتباع الديانات والمذاهب بما يحقق لهم ضمان ممارسة حقوقهم الدستورية بحرية تامة وبما يكفل مساواتهم بالحقوق والواجبات مع المكونات الأخرى.
3. ايلاء أقصى الاهتمام بأوضاع النازحين قسراً بسبب الإرهاب من النواحي الإنسانية والنفسية والصحية والمادية والعمل على حل جميع المشكلات الناجمة عن هذه الأوضاع بما فيها حل إشكاليات فقدان الهويات الشخصية والثبوتية وضمان استمرار تعليم أبناء النازحين وايلاء اهتمام خاص لذوي الحاجات الخاصة منهم.
4. إدانة استرقاق النساء الإيزيديات والمسيحيات وبيعهن وانتهاك كرامتهن من قبل عصابات داعش الإرهابية، والوقوف بوجه هذه الجرائم وبذل الجهود لتأهيل المجنى عليهن.
5. اعتبار ما حدث للإيزيديين والمسيحيين والشبك والمندائيين والكاكائيين وبقية المكونات العراقية المتضررة من هذه الجرائم من جرائم الإبادة الجماعية (الجينوسايد) وجرائم ضد الإنسانية.
6. مطالبة الادعاء العام بالعراق بتحريك دعاوى قضائية ضد المسؤولين المدنيين والعسكريين كافة المعنيين بالهزائم العسكرية التي أدت إلى اجتياح واستباحة قوى الإرهاب التكفيرية لعدد من محافظات ومدن وقرى وأرياف العراق.
7. مناشدة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لبذل الجهود وإبداء المساعدة لجميع المهجرين والنازحين وملاحقة الجناة من الإرهابيين ومن مولهم وساعدهم وشاركهم في ما حصل بالعراق وتقديمهم للقضاء لنيل العقاب العادل، إضافة إلى مطالبة المجتمع الدولي للضغط على الحكومة العراقية وحكومة الإقليم والتعاون معهما لتوفير الحماية والمساعدة للمهجرين والنازحين.
8. توجيه الطاقات والقدرات كافة من أجل تسريع عملية تحرير الأراضي التي

اجتاحتها عصابات داعش واستباحتها وفرضت هيمنتها عليها.

9. الاتصال بالمنظمات الدولية والتنسيق معها من أجل الحصول على دعمها المادي والمعنوي والتضامن الدولي مع الضحايا لرصد الجرائم المرتكبة من قبل المنظمات الإرهابية أياً كانت هويتها، ومن الدول التي مدتهم بالمال والسلاح وسمحت لهم بارتكاب هذه الجرائم البشعة.

10. المطالبة بمعالجة ظاهرة تسرب السلاح بمختلف أنواعه إلى الجماعات والمليشيات المسلحة، وإقرار التشريعات والقرارات الضرورية الخاصة بحصر انتشار السلاح.

11. تنمية الوعي الحقوقي والمدني وخصوصاً الوعي بأهمية منع انتشار السلاح العشوائي.

12. العمل من أجل منع عسكرة الاقتصاد والمجتمع عبر رؤية حقوقية وإنسانية.

13. تشريع القوانين اللازمة لاستكمال البنى المؤسسية والتوجه نحو تعديل ما يتعارض مع الحقوق الثابتة الواردة في الشرعة الدولية.

14. حث السلطات التنفيذية على متابعة قضايا المخطوفين والمفقودين نساءً ورجالاً الناجمة عن استباحة الجماعات الإرهابية لأجزاء من الأراضي العراقية.

15. إصدار تشريعات قانونية لتفعيل النصوص الدستورية الخاصة بمنع حصول تغييرات ديموغرافية بالعراق والعمل على إعادة التطبيع في هذه المناطق.

16. الاستعداد المؤسسي والقانوني لمعالجة أوضاع ما بعد الأزمة الحالية لاستقبال الضحايا والمتضررين وتأهيلهم.

17. تفعيل نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بمحاربة الاتجار بالبشر وبيع الأعضاء البشرية.

18. الدعوة لإصلاح قوانين العمل والتقاعد المدني والضمان الاجتماعي بما يرفع الحيف عن فئات واسعة من المجتمع العراقي.

19. العمل على حماية استقلال القضاء العراقي وتفعيل دور الادعاء العام بما يضمن استقلالية السلطة القضائية ودورها في تحقيق العدل وضمان تنفيذ نصوص الدستور وتأكيد احترام حقوق الإنسان في دوري التحقيق والمحاكمة.

20. العمل على إصلاح النظام القانوني بالعراق عبر عقد مؤتمرات متخصصة وتقديم تشريعات متلائمة مع شرعة حقوق الإنسان وإجراء الإصلاحات الخاصة بالمرأة والطفل والنظام الصحة والضمان الصحي وتشديد عقوبة ممارسة التمييز القومي والديني والمذهبي ومحاربة التسول ومكافحة الفقر والبطالة، والالتفات لمعالجة حالة الأرامل والأطفال اليتامى بشكل إنساني وعادل، والعمل على منع عمل الأطفال على وفق لائحة حقوق الطفل الدولية.

21. العمل على إعادة النظر بالنظام التربوي والمناهج التربوية بما يزيل التمايز بين المكونات العراقية الدينية

والقومية والمذهبية ويزيل الاحتقان الطائفي ويعتمد العلم في وضع المناهج التربوية.

22. الدعوة لإصلاح شامل لنظام التعلم بالعراق بما فيه نظام التعليم الأساسي وإعادة النظر بمناهج التعليم طبقاً لمعايير المساواة بين العراقيين وبين الجنسين وبما يحقق أسس التربية العلمية الحديثة.

23. العمل على نشر مبادئ شرعة حقوق الإنسان بكل مكوناتها وتدريسها في جميع مراحل الدراسة وتثقيف المجتمع بها وتنشيط الحوار بشأنها في الإعلام العراقي الرسمي والخاص.

24. الدعوة إلى تحريم ممارسة العمل السياسي على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي، وإصدار تشريعات تجرم التمييز الديني والطائفية السياسية والتمييز في المواطنة وإشاعة الكراهية والحقد والانقسام في المجتمع. أي العمل من أجل فصل الدين عن الدولة وإلغاء خانة الدين أو المذهب أو القومية في التعاملات الرسمية.

25. إدانة جميع أشكال العنف البدني واللفظي والمعنوي ضد المرأة بما فيها الختان وجرائم الشرف وانتهاك حقوق النساء العاملات ومعالجة ظاهرة انتحار النساء والعمل على تأسيس شبكات مدنية ورسمية واسعة مدافعة ضد أشكال العنف وجميع ظواهر الاستغلال القهري للنساء.

26. إدانة تشريع أي قانون للأحوال الشخصية على أساس مذهبي والاكتفاء بقانون موحد ينظم حالة الأحوال الشخصية لجميع العراقيات والعراقيين ويأخذ بالاعتبار الانتماء الديني والمذهبي للعراقية والعراقي بما يتطابق مع المعايير القانونية السائدة في المواثيق والاتفاقيات الدولية.

27. الدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في القوانين العراقية وحث جميع جمعيات حقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني الأخرى للإسهام في حملة إعلامية وتثقيفية بهذا الشأن ومطالبة السلطات التشريعية والتنفيذية بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام.

28. مكافحة ظاهرة الفساد المستفحلة عبر تفعيل القوانين والمؤسسات المعنية بهذه القضية بوصفه أحد أعنف أشكال الاضطهاد الاقتصادي والتردي الأخلاقي ويمثل بنية مشتركة مع الإرهاب.

29. العمل على وضع موارد البلاد، وخاصة موارد النفط العراقي، في خدمة التنمية الوطنية والتصنيع وتطوير الزراعة وتوفير فرص العمل لمكافحة البطالة وتعظيم الثروة الوطنية ورفع مستوى معيشة السكان وحماية البيئة من التلوث وتنظيم البيئة العراقية الملوثة بسبب الحروب والإرهاب والسياسات الخاطئة.

30. الدعوة لإجراء مصالحة وطنية شاملة وجذرية بين أطراف النزاع السياسي بالعراق بما يعيد الاعتبار للهوية الوطنية العراقية ويرسخ مبدأ المواطنة وقيم الاعتراف المتبادل والإخاء والمساواة والتسامح.

31. تأكيد ضمان الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور العراقي ضمن قوانين حرية التعبير والتجمع والتظاهر بما يكفل حرية الفرد في الفكر والعقيدة والرأي.

إن لقاء برلين لجمعيات ومنظمات ونشطاء حقوق الإنسان بالعراق وفي الخارج إذ يعلن قراراته وتوصياته يعبر عن إدراكه وقلقه العميقين إزاء ما يكتنف المرحلة الراهنة من مخاطر وخروقات فاضحة وخطيرة لحقوق الإنسان والحريات العامة للشعب العراقي بشكل عام، ومنه المسيحيون والإيزيديون والمندائيون والشبك والكاكائيون وتركمان تلعفر بشكل خاص.

إننا في الوقت الذي نطالب السلطات العراقية بالتمسك والالتزام بمعايير حقوق الإنسان ضماناً لتأمين وحدة الشعب العراقي وحرياته وحقوقه ، نؤكد على ضرورة الالتزام بمبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور الدولة العراقية الاتحادية وإلغاء كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء الديني والمذهبي والعرقي انسجاماً مع ما تمليه المواثيق والاتفاقيات الولية التي وقعها العراق.

يتطلع اللقاء، الذي ضم 23 منظمة وجمعية ومركز تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في داخل العراق وخارجه ومجموعة كبيرة من نشطاء حقوق الإنسان والشخصيات المستقلة، إلى توحيد نضال المجتمع المدني بحركاته ونضاله ورموزه لترسيخ حقوق الإنسان بالعراق وإعلاء كرامته الإنسانية. كما اتفق الحاضرون في اللقاء على متابعة ما اتخذ من قرارات وتوصيات على وفق الآلية التي جرى الاتفاق عليها وتم إقرارها.

واتفق الحاضرون على تشكيل لجنة للتنسيق بين الجمعيات والمنظمات ونشطاء حقوق الإنسان العراقي في الداخل والخارج تضم تسعة منظمات، خمس منظمات من الداخل وأربع منظمات من الخارج إضافة إلى ثلاث منظمات احتياط ، اثنان منها من الداخل وواحدة من الخارج.

*** *** ***

**التعليم في العراق .. ما العمل؟**

**بقلم: د. شجاع العاني**

بيّنا في الحلقات الماضية كيف ان المعرفة والتعليم هما عنصر مهم في الأمن القومي لأي شعب او أمة، ونضيف الان انه لا يمكن بناء بلد ما او تنميته وبناء بناه التحتية المختلفة بدون ترصين التعليم فيه وبدون خلق طبقة من العلماء اساسية ووسيطة لانجاز هذه التنمية، بل انه لا سيادة لبلد على ارضه وثرواته بدون الحصول على نظم معرفية حديثة وناجحة.

ومثلما بدأت هذه الحلقات بذكر شاهد من كتاب التحدي الامريكي الذي ترجم الى العربية عام 1968 سأختم هذه الحلقات بذكر شاهد آخر من هذا الكتاب المهم في قضايا العلم والتعليم.

ويذكر مؤلف الكتاب فرنسي الجنسية ان الامريكان يهيمنون على المؤسسات الاقتصادية في اوربا وفرنسا بفعل عاملين اساسيين، هما التعليم والادارة الخلاقة، فهم

يأتون الى فرنسا ويشترون مؤسسات وشركات فاشلة ومحققة، لكنهم بما لديهم من نظم معرفية ومن ادارة خلاقة يعيدون بناء هذه المؤسسات لتصبح مؤسسات منتجة وبدرجة راقية على صعيد النوع والكم، ويتساءل الكاتب ما العمل؟ هل نؤمم هذه المؤسسات؟ ثم يجيب على هذا السؤال بقوله حتى لو اممنا من اين لدينا النظم المعرفية لادارة هذه المؤسسات؟

لقد طرح هذا السؤال عام 1967 يوم كانت العزلة العلمية للولايات المتحدة تقدر بخمسة عشر عاماً، ثم ازدادت مع حرب الخليج الثانية الى عشرين عاماً، ولا أشك انها اصبحت اليوم بحدود ربع القرن من العزلة العلمية التي تفصل بينها وبين اوربا!

لقد استعرت من هذا الكتاب سؤال المؤلف ما العمل لاطلقه عن التعليم لدينا، والامر هنا أخطر بكثير من اوربا، اذ يبدو ان ليس ثمة وعيّ باهمية العلم والمعرفة وبتخلف مناهج التعليم لدينا عن العالم بعشرات السنوات، وتتجلى الخطورة في ان قوى سياسية واجتماعية تتحدث عن اصلاح التعليم لدينا وتعني بالاصلاح الاستئثار بالتعليم والجامعات وتكريسه لخدمة ايديلوجيات جهوية وحزبية ضيقة.

والواقع انه لن يكون لدينا تعليم ومؤسسات تعليمية رصينة ما لم نقلع عن هذه الطرائق والانماط الفكرية المتخلفة ونجعل السلطة العلمية في هذه المؤسسات هي السلطة الاولى، وكل السلطات الأخرى تخضع لها، فلا نفوذ للايديولوجي او السياسي، ولا نفوذ للطالب، فلا يجوز مثلا ان نحجب مقعداً علمياً عن مستحق له بجدارة لنمنحه لابن شهيد يمكن مكفأته بطرائق واشكال أخرى، وليس من مصلحة المجتمع ان نرسل بعوثاً علمية الى الخارج ونختار المبعوثين على اساس سياسي او ايديولوجي، وخير لنا ان نرسل مشروع نهضة مثل الشيخ رفاعة الطهطاوي او طه حسين خير من ان نرسل خمسة آلاف مبعوث على اساس الايديولوجيا والسياسة.

واذ كنا قد تحدثنا حتى الان عن العلوم الانسانية، فتجدر الاشارة الى ان العلوم البحتة ومناهجها لا تختلف في جامعاتنا ومعاهدنا العلمية عن العلوم الانسانية، فهي ايضا باتت قديمة متخلفة وغير عملية، ولا بد ان يجري تحديثها بما يتفق وآخر التطورات العلمية في الغرب، اذا ما اردنا النهوض بالتعليم في بلدنا.

ويبهرني وانا اتحدث عن التعليم انموذجان عرفتهما منذ عقد أو اكثر من السنين، يتجسد احدهما في خبر ربما يعود سماعه الى عقدين من الزمن، والخبر يقول ان المواطنين في الولايات المتحدة باتوا يخشون ان تتفوق كوريا الجنوبية عليهم علميا وخاصة في علم الرياضيات!.

والآخر من دولة عربية هي تونس التي فيها نظام تعليمي متميز عن الدول العربية الأخرى، ويتجسد هذا الانموذج في الطالب التونسي، اذ كان ثمة خبر يقول ان جامعة في تونس اضرب طلابها لان ثمة نقصا في الاساتذة والتدريسيين في بعض التخصصات.

فهل يأتي يوم يستشعر فيه العراقيون الغيرة على العلم والمعرفة في بلدهم وجامعاته؟ وهل يأتي يوم يتظاهر فيه طلبتنا رغبة في

العلم والمعرفة لا تهربا وهربا منهما؟ ربما وليس ذلك على الله ببعيد!
غالبا ما يتكرر انموذج الدجاجة والبيضة عند الحديث عن التعليم والمؤسسات التعليمية، اذ يرى فريق ان يبدأ الاصلاح من الحضانة والروضة صعودا نحو الجامعة، ويرى آخرون العكس، واعتقد ان الاخير هو الافضل، فعندما تخرج الجامعة مدرساً بمواصفات معينة، ستنعكس هذه المواصفات بالضرورة على مستويات التعليم الأخرى، لكن ليس هذا هو المهم، بل المهم ان نعي الضرورة، فندرك ان لا بد اذا ما اردنا تغيير اوضاع البلد نحو الافضل، ان نغير التعليم ومؤسساته نحو الافضل، والمهم ان نبدأ التغيير والاصلاح شريطة ألا يكون الاصلاح ترقيعياً ويحترم قوى سياسية او ايديولوجية برغم ان السياسة والايديولوجيا ضرورية في التخطيط لهذه المؤسسات.
والى جانب هذا الاصلاح فان ارسال المزيد من البحوث العلمية الى الخارج، وتنشيط الترجمة وعدم التهاون في الاشراف على الجامعات الاهلية وترصينها، سيسهم في تقدم التعليم ونهوضه لدينا، اذ لا بد لاي أمة تريد النهوض من الاقتراض من الآخر، وسبيل ذلك هو الترجمة والبحوث العلمية وكل سبل الاحتكاك الأخرى بهذا الآخر المتقدم علمياً وتقنياً على الأمة.

*** *** ***

**تصريح المحامي عمر زين**
**بشأن**
**اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة**

ادلى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب عمر زين بشأن اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بالتصريح التالي:
تأخر كثيرا القرارات الأممي ي اعتبار الخامس والعشرون من نوفمبر يوما عالميا للقضاء على العنف ضد المرأة، واقتصر ذلك على مجرد الاحتفالات والبيانات، في الوقت الذي يحتاج فيه هذا الموقف الأممي إلى ترجمة عملية تضع حدا لكل أشكال العنف والانتهاكات التي تمس كيان المرأة، من إيذاء جسدي أو نفسي أو تهديد أو حرمان تعسفي من حرياتها، أو تشريد أو قتل أو اغتصاب ، ومن ثم العمل الجدي لإلغاء كل التشريعات المجحفة بحقها، وفرض عقوبات صارمة رادعة لحمايتها.
وأكد الأمين العام بأنه ليس منة من أى جهة كانت ، أن تحظى المرأة بحقها في الدعم المطلق، ليس فقط لأنهاأم، أو زوجة، أو أختأو ملهمة ابداع، بل لأنها إلى كل ذلك وبشرع الله، وبحقيقة بناء الأوطان والمجتمعات وصنع الحضارات شريكة الرجل بجدارة، وربما كانت أكثر تأثيرا في صنع المستقبل.
وأضاف زين بأن لا بد من تكريم المرأة وجعل الجنة تحت أقدامها، مما يوجب على الحكومات والاحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني دعم المرأة جديا في صفوفها، تحقيقا للمساواة والحقوق والواجبات وحماية مقامها الأرفع، والغاء كل القوانين العنصرية بحقها ، ومنحها حقوقها الطبيعية ومنها حق اعطاء جنسيتها لأولادها، ودعمها لتولي أعلى مناصب القيادة . كما يحصل في بعض دول العالم

بتفوق ، فربما كان دورها في انقاذ البشرية هو الأقدر والأفضل للخلاص المنشود، ويبقى على النساء أنفسهم أن يناضلن لحماية حقوقهم، فما ضاع حق وراءه مطالب.

**المحامي عمر زين**
**أمين عام اتحاد المحامين العرب**

*** *** ***

لما كان لعنف هو فعلٌ إنساني يتسم بالقوة والإكراه والعدوانية، صادر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعةً أو دولة، وموجّه ضد الآخر بهدف إخضاعه واستغلاله في إطار علاقة قوة غير متكافئة، ما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية لفرد أو جماعة، وحينما تقع المرأة ضحية هذا العنف يصبح عنفاً مضاعفاً، لأنها الأضعف في كل الأحوال.

و العنف ضد المرأة له عدة مصادر، فالأقرب لها هو العنف الأسري وهو صورةٌ لواقع العنف ضد الأضعف ويتخذ صوراً من الأذى الجسدي والحرمان المالي. و يكون مصدره العمل و المجتمع و الدولة ويكون صوره في الاضطهاد والقهر والتمييز والإقصاء، و العنف السياسي فهو سلب حرية المرأة في التعبير عن رأيها السياسي وعدم السماح لها بالمشاركة في صنع القرار، وقد يفوق ذلك باعتقالها وتعريضها للتعذيب والأذى النفسي.

لقد طالب مرصد البحرين لحقوق الانسان بسن تشريع لمواجهة العنف الأسري وكان الامل في تبنى مقترح سن تشريع متكامل لحماية الأسرة وتحديداً العنف الموجه ضد المرأة بإعتبارها أحد أهم أركان الأسرة وتأثيرها المجتمعي ، إلا أننا اليوم أمام واقع مغاير تماماً في المشهد قد تجاوز هذا المفهوم من الحماية داخل الأسرة إلى مفهوم ذو دلالات صراع في المواجهة بين المرأة كمواطن تقف مدافعة عن الحقوق والحريات والخروج عن الصورة النمطية التي حاولت الدولة أن تضعها في إطارها على رغم التطور الذي شهده تحول المرأة منذ ما يزيد على الخمس عقود الماضية في إندماجها في المجتمع حتى برزت كقوة بشرية تتعدد وظائفها على جميع المستويات .

لقد حققت المرأة البحرينية إنجازات عديدة في مختلف المجالات ودستور مملكة البحرين يؤكد في مادته الخامسة كفالة الدولة لـ(التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية).

و يشير المرصد الى ان حكومة البحرين مازالت تمارس كل صور انتهاك حقوق المرأة وكرامتها و في الوقت الذي يحتفي فيه العالم باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في 25 نوفمبر تصر الحكومة على إكمال مشوارها الانتقامي من المرأة البحرينية اللذي بدا في العام 2011 بتعدد أساليب العنف ضدها وقمعها بكل الأساليب لصدها عن المشاركة في بناء الوطن وإصلاحه على خلفية مشاركتها السياسية و لقد وثق المرصد أرقاماً مقلقة بمقارنة مع مناطق أخرى من العالم للانتهاكات وخصوصا للاعتقالات التي فاقت 350 و

وقد اقترن الاعتقال باساليب عديدة من العنف ضد النساء كترويعهن و تعذيبهن وانتهاك حقوقهن بأبشع الطرق من مداهمات واختطاف بكل وحشية يتبعها تحقيق تحت التعذيب تنوع بين التعذيب النفسي بالتهديد بالاغتصاب وبين التعذيب الجسدي من ضرب بالهاراوات و صعق كهربائي متجاوزاً حدوده في صون كرامتها و إنسانيتها وإلى جانب اكثر 30 امرأة غيبهن بطش النظام تحت الثرى بينهن 9 أجنة و 3 رضيعات.

كما تم فصل 308 امرأة من عملهن و منعهن من الدراسة واعتقالهن وشتمهن خلال الاعتقال وسب عقيدتهن ورموزهن وأهاليهن وذلك الإدلاء باعترافات باطلة تحت التهديد .

و يُـلاحظ أنَّ حقوق الإنسان في البحرين هي الأقل حماية بالنظر الى مدى الإلتزام بالمعاهدات الدولية و معانات المرأة ونصيبها في العنف المؤسسي بعد أن كان مقتصراً في وضعها الأسري والوظيفي في دوائر العمل المختلفة تحول إلى عنف مؤسسي ممنهج برز في أوج حالاته في الحركة الإحتجاجية المطلبية الممتدة من 14/ فبراير / 2011 حتى الآن و أتى ذلك معززاً بثوابت رصدها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ( لجنة بسيوني ) والذي كانت أبرز ملامحه قيام قوات الأمن قامت بشكل منهجي بإقتحام المنازل وترويع ساكنيها وتحطيم الممتلكات مع وجود أدلة صارخة لإنتهاكات في عمليات القبض وإعتقال تعسفي مارسته قوات الأمن كما ان حكومة البحرين حجبت أو أخفت عن المحتجزين وعائلاتهم أماكن وجودهم و لقد هيأ المسئولين الحكوميون أجواء الإنتقام ممن شاركوا في الإحتجاجات وكان للمرأة اشد المعاناة في كل ذلك لارتباط هذه المعاناة بها وبعائلتها .

يرى مرصد البحرين لحقوق الانسان ان هناك حاجة ماسة إلى عملية إصلاح شاملة لجهاز القضاء والنيابة العامة و المحاكم الشرعية، وإلغاء الأساس القانوني الذي يعزز التفرقة بين طوائف المجتمع و يطالب المرصد بالافراج فورا عن كافة المعتقلات على خلفية آرائهن السياسية ونشاطهن الحقوقي السلمي.

كما يطالب بمعالجة تداعيات الانتهاكات والأضرار التي وقعت على المئات من النساء من اعتقال وتعذيب وسوء معاملة أثناء الاحتجاز، ومن فصل تعسفي و تهميش في مواقع العمل، بالتصحيح والتعويض عبر التنفيذ الصادق والجاد لتوصيات تقرير لجنة تقصي الحقائق وتوصيات المجلس العالمي لحقوق الانسان مع مراجعة كل ما وقع على المرأة البحرينية خلال الاعوام السابقة من عنف وسوء معاملة ، ومحاسبة كل من له يد في تنفيذه و الإشراف عليه. كما يطالب بسن قانون يجرم العنف ضد المرأة أيا كان مصدره، و اعتباره جريمة يجب العقاب عليها و اصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها دعم وانصاف المرأة وموائمة كافة القوانين مع الاتفاقيات والعهود الدولية.

*** *** ***

## بعد عشرون عاما.. "مراكز"القاهرة لدراسات حقوق الإنسان المركز ينقل برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر

قرر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان نقل جميع برامجه الإقليمية والدولية خارج مصر، نظرًا للتهديدات المتواصلة على منظمات حقوق الإنسان، في ظل إعلان الحرب على المجتمع المدني، وخاصةً بعد المهلة التي أعلنت عنها وزارة التضامن الاجتماعي لما أسمته "بالكيانات غير المسجلة"، وتصاعد الضغوط الأمنية الهادفة إلى إغلاق المجال العام أمام كل صوت نقدي مستقل، سواء كان فردًا أو جماعة أو مؤسسة، إسلاميًا أو علمانيًا، والانهيار المتزايد في ركائز حكم القانون والدستور، وفى وضعية حقوق الإنسان في البلاد بدرجة غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث. الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي ومتزايد على الخطط الحالية والمستقبلية لبرامج المركز، وقد سبق وأدى إلى إيقاف نشاط كبرى المنظمات الحقوقية غير الحكومية الدولية في مصر منذ عدة شهور .وأعرب المركز عن أملة في ألا يضطر مستقبلًا أيضًا إلى نقل برامجه الخاصة بمصر، والتي تشمل برنامج تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والبرنامج الخاص بالإعلام، وذلك حال استمر المناخ المعادي لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة. المركز مسجل في مصر وفقًا للقانون المصري، وهى الدولة الوحيدة – من بين الدول العربية وغير العربية المسجل فيها المركز– التي تواجه فيها منظمات حقوق الإنسان مثل هذه الضغوط والتهديدات. وقد قرر المركز نقل برامجه ذات الطابع الإقليمي إلى تونس، حيث يتمتع المركز بتسجيل قانوني في أعقاب الثورة التونسية، التي كانت أهم انجازاتها في الأسابيع الأولى للثورة، إصدار قانون ديمقراطي للجمعيات الأهلية يتسق مع المعايير الدولية.

وأجتمع بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة،مع إبراهيم محلب رئيس مجلس الوزراء في 24يوليو2014، وسلمه مذكرة موقعة من 23منظمة حقوقية مصرية تطالب بسحب وزارة التضامن الاجتماعي لمشروع قانون الجمعيات الأهلية (المعلن عنه في 26يونيو 2014) وكذا سحب إنذارها (المنشور بجريدة الأهرام في 18 يوليو 2014) بحل ما يسمى كيانات العمل الأهلي خلال 45 يومًا، إذ اعتبرت المذكرة القانون المقترح والإنذار بمثابة "إعلان حرب على المجتمع المدني، واعتداء سافر على نظم قانونية مستقرة، في شركات تعمل في مجالات المحاماة والأنشطة ذات الطابع التنموي والأكاديمي والثقافي، وتعترف بها الأمم المتحدة، الأمر الذي قد يصيب البنية القانونية المصرية بأضرار جسيمة، ويهدر الثقة الوطنية والدولية في النظم القانونية والقضائية السائدة."

وطالبت المذكرة بعودة الوزارة للحوار حول مشروع القانون، الذي توصلت إليه بعد 6 أشهر من التفاوض، لجنة مشكلة من الوزارة وممثلي المجتمع المدني، وسلمه وزير التضامن الاجتماعي السابق أحمد البرعى إلى مجلس الوزراء في يناير

الماضي، لكي يُعرض على البرلمان فور انتخابه، كما طالبت المذكرة بـــ"وقف التدخل اليومي للأجهزة الأمنية في أنشطة منظمات المجتمع المدني."

كما أرسل المركز أيضًا مذكرة للسيد رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بتاريخ 26 أغسطس، يطالبه بتجميد العمل بقانون الجمعيات الأهلية رقم 84 لسنة2002 ، فيما يتصل بما تسميه وزيرة التضامن الاجتماعي بـــ"الكيانات التي تعمل في مجال العمل الأهلي"، وذلك لحين صدور قانون ديمقراطي من مجلس النواب المنتخب يتوافق مع الدستور. فلا يوجد تفسير لأن توجه الحكومة إنذارًا ملزمًا بتطبيق قانون الجمعيات الحالي، بينما تعلن على الملأ أنها أعدت قانونا بديلًا، فضلًا عن أنه سبق أقرت الحكومة أمام الأمم المتحدة أن هذا القانون –الذي توجه إنذارًا بشأن تطبيقه– غير ديمقراطي، وتعهدت بتغييره.

*** *** ***

**في اليوم العالمي لحقوق الإنسان دورة تدريبية مشتركة بين الأمم المتحدة ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان حول الآليات الدولية والدفاع عن حقوق الإنسان**

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان الموافق 10 ديسمبر، يفتتح بمدينة تونس مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمكتب الإقليمي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في تونس، دورتهما التدريبية الإقليمية المشتركة حول الآليات الدولية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتي من المقرر أن تمتد حتى 22 ديسمبر، ويشارك فيها 25 ناشطًا ومدافعًا عن حقوق الإنسان بالعالم العربي، من مصر، تونس، المغرب، ليبيا، فلسطين واليمن.

تعد هذه الدورة التدريبية الإقليمية، السابعة لمركز القاهرة في مجال الآليات الدولية واستخدمها لحماية حقوق الإنسان، إذ سبق وقدم المركز دورات تدريبية مشابهة لنشطاء حقوقيين من مختلف أنحاء العالم العربي.

الدورة التي تقام هذا العام في مدينة تونس، تستهدف تعريف المشاركين بآليات الحماية الدولية، والمتمثلة في هيئات الأمم المتحدة والهيئات التعاهدية، والتعرف على سبل التفاعل والتواصل معها. كما تقدم الدورة تعريفًا بمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وسبل تفاعل المجتمع المدني معها سواء من خلال نظام المداخلات الشفهية والمكتوبة أو باستخدام نظام التقارير والشكاوى. هذا بالإضافة للتعريف بدور الحملات الإعلامية وسبل توظيف وسائط التواصل الاجتماعي في دعم ومناصرة قضايا حقوق الإنسان.

تتناول الدورة أيضًا بشكل تفصيلي آلية الاستعراض الدوري الشامل، ومراحلها والأطراف المشاركة فيها، وطريقة تداخل منظمات المجتمع المدني معها، مع عرض للخبرة الوطنية في التعامل مع تلك الآلية.

كما تتطرق الدورة للتعريف بآليات التعاون مع كيانات إقليمية ودولية أخرى مثل جامعة

الدول العربية، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.
يقدم التدريب مجموعة من المدربين المتخصصين في مجال الآليات الدولية لحقوق الإنسان من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ( CIHRS)، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، بالإضافة إلى عدد من المدربين المستقلين والخبراء الإعلاميين والقانونيين العرب والدوليين.
كان مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد أمد المشاركين بمئات من مطبوعات الأمم المتحدة ذات العلاقة بموضوعات التدريب.

*** *** ***

**في إطار دورته التدريبية الإقليمية السابعة:**

**مركز القاهرة ينظم زيارة بين المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدد من الحقوقيين العرب**

زار مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – مكتب تونس وعدد من المدافعين الحقوقيين العرب أمس السبت 13 ديسمبر، مقر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار الزيارات الميدانية المصاحبة للدورة التدريبية الإقليمية السابعة حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والتي ينظمها المركز بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان حاليًا في تونس، بمشاركة 28حقوقيًا من مصر واليمن وليبيا والمغرب وتونس.
الزيارة استهدفت التعرف عن قرب علي دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، وجهوده من أجل تحقيق العدالة الانتقالية وحقوق المرأة، حيث التقى المشاركين في الدورة بمجموعة من الحقوقيين التونسيين، هم أنيسة السعيدي من جمعية النساء الديمقراطيات والمحامية ليلى حداد، المتخصصة في العدالة الانتقالية وقضايا الشهداء والجرحى، والحقوقي مسعود الرمضاني عضو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ورئيس مكتب مركز القاهرة في تونس، وأدار النقاش أحمد الجوهري مسئول برنامج التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالمركز.
النقاش تطرق لمجموعة من القضايا والإشكاليات التي طرحها المشاركون في الدورة في أسئلتهم ومداخلاتهم، من بينها خبرة المجتمع المدني التونسي في تمكين المرأة ومواجهة الخطاب الديني المتطرف، وحماية حقوق جرحى وشهداء الثورة، ومواجهة سياسة الإفلات من العقاب، هذا بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان في إطار مواجهة خطر الإرهاب.
المنتدى التونسي قدم للمشاركين أيضًا مجموعة من مطبوعاته الحقوقية ونشراته الدورية والتي تركز على حالة حقوق الإنسان في تونس.

*** *** ***

**بيان صادر عن الجمعية البحرينية للشفافية حول اطلاق الشفافية الدولية لتقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2014م**

أصدرت منظمة الشفافية الدولية هذا اليوم 3 ديسمبر 2014 تقريرها السنوي حول

مؤشر مدركات الفساد والذي شمل 175 دولة حول العالم وأوضحت الشفافية الدولية ان الفساد مشكلة عالمية يتطلب القضاء عليها تظافر جهود جميع الدول في العالم مع منظمة الشفافية الدولية وفروعها على المستوى العالمي والتعاون مع الأمم المتحدة في الالتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وأضافت الشفافية الدولية إن أكثر من ثلثي الدول في العالم تقل درجاتهم عن 50% على مستوى مؤشر مدركات الفساد.وتعتبر الدنمارك أفضل الدول في العالم حيث حققت 92% من المستوى العالمي وهو 100 % فيما بقيت الصومال وشاركتها كوريا الشمالية في المركز الأخير للدول وحققت 8% من مستوى المؤشر .وتعد الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد أعتماداً على العديد من التقارير التي تصدرها منظمات دولية متخصصة مثل البنك الدولي والبنك الأفرو آسيوي والعديد من المسوحات التي تقوم بها مؤسسات بحثية متخصصة.بالإضافة الى مقابلات تجرى مع رجال أعمال وآراء خبراء متخصصين في هذا المجال والمجالات الأقتصادية. ويعتمد المؤشر على مصادر المعلومات التي تم جمعها خلال الأشهر الأثني عشر الماضية أي من منتصف العمل 2013 حتى النصف الأول من 2014م .وتدعو الشفافية الدولية الى اتخاذ اجراءات ورقابة أشد من الوضع الحالي للتغلب على الفساد على المستوى العالمي كما تدعو الشفافية الدولية الى التفعيل الحقيقي لدور البرلمانات الرقابية واشراك منظمات المجتمع المدني في أداء دورها المهم في مكافحة الفساد.

هناك العديد من الدول حققت تراجعات فيما حققت دول أخرى تقدم في مستوى المؤشر. وعلى المستوى الخليجي تعتبر المملكة العربية السعودية أفضل الدول الخليجية التي حققت تقدماً ملحوظاً في هذا المجال ويعود في جزء منه بسبب انشاء المملكة للهيئة المستقلة لمكافحة الفساد ومنحها المزيد من الاستقلالية في أداء مهامها حسبما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد حققت دولة الأمارات العربية المتحدة مركزاً متقدماً على المستوى العالمي حيث حققت المركز 25 على مؤشر مدركات الفساد وبنفس الوقت حققت تقدماً بدرجة واحدة مقارنة بالعام الماضي. فيما جاءت دولة قطر في المركز 26 على المستوى العالمي والثانية عربياً، محققةً تحسناً في اجمالي النقاط وتقدم درجتين على المؤشر لتحتل المركز 26 بعد ان كانت في المركز 28 مقارنة بعام 2013م. فيما حققت البحرين تطور ايجابي حيث حققت المستوى 55 مقارنة بالمركز 57 بعام 2013م فيما لم تحقق تطور ملموس على مستوى النقاط حيث حققت 49 نقطة مقارنة ب 48 نقطة العام الماضي 2013م.وتعتبر سلطنة عمان الدولة الخليجية الوحيدة التي حققت تراجعاً في مركزها لتحتل المركز 64 بعام 2014 بعد أن كانت في المركز 61 في العام 2013م. فيما تراجعت في النقاط لتحقق 45% بعد ان كانت قد حققت 47% في العام 2013.

وقد دعت الشفافية الدولية الدول المتقدمة في مؤشر مدركات الفساد عدم تشجيع الفساد خارج أراضيها وأن تبذل المزيد من الجهود لمنع غسيل الأموال ومنع الشركات من تحويل الأموال المنهوبة والأموال السرية التي مصدرها الفساد .وتدير الشفافية الدولية حملة كبيرة للكشف عن الفاسدين وتدعوا دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول مجموعة العشرين والدنمارك ان تعد سجلات عامة توضح من لهم السيطرة الفعلية على الشركات ومن هم الملاك الرئيسيين والذين يسيطرون عليها.

وتدرك الجمعية البحرينية للشفافية أهمية التزام البحرين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطالب بسرعة انشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد التزاماً ببنود اتفاقية الأمم المتحدة المذكورة. كما تطالب الجمعية بسرعة اقرار استراتيجية عامة لمكافحة الفساد وأصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين. إن التزام البحرين بهذه الأتفاقية بالتأكيد سيعود على الأقتصاد الوطني بالتحسن وعلى جهود التنمية المستدامة بالنجاح والتطور.وتطالب الجمعية البرلمان القادم من اتخاذ خطوات جدية وحقيقة للحد من الفساد وتفعيل دوره الرقابي كما تطالبه بالأصرار على تنفيذ توصيات ديوان الرقابة المالية والإدارية الذي يرد ضمن تقريره السنوي. ويجب ان تواجه البحرين أزمة انخفاض اسعار النفط بالعديد من السياسات الأجرائية والحمائية المناسبة للحد من تأثير الفساد في وقف مشاريع التنمية والتطور الاقتصادي في البحرين.

الجمعية البحرينية للشفافية
3ديسمبر 2014م

*** *** ***

**كلمة معهد جنيف لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي للتضامن الإنساني:**

**فلننهض جميعا معا**

يحتفل العالم اليوم الموافق العشرين من ديسمبر باليوم العالمي للتضامن الإنساني، وهو اليوم الذي قررته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006م رمزا " للتضامن الإنساني العالمي" داعية الدول الأعضاء لإحيائه من أجل رفع الوعي العام بأهمية القضاء على الفقر وبخاصة الفقر المدقع في جميع الدول، وحشد جميع الجهود ذات الصلة لمكافحته .

لقد كان مفهوم التضامن الإنساني أحد الدعائم الأساسية التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، وأحد الفرضيات التي ارتكز عليها هدفها المتمثل في حفظ الأمن والسلم الدوليين والذي لن يكون إلا بوحدة وانسجام أعضاء المنظمة ووجود حد أدني من التقارب فيما بينهم، لذلك أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة صندوقا للتضامن العالمي بهدف القضاء على الفقر وتعزيز التنمية في الدول النامية وتقليل الفجوة التنموية بين شعوب العالم، كما أشار إعلان الألفية للتنمية لأهمية التضامن الإنساني وضرورة مساعدة "أولئك الذين لم يستفيدون كثيرا من العولمة" في مقابل الذين استفادوا منها.

لقد أصبح التفاوت الكبير ما بين أجزاء العالم المختلفة يشكل تحديا كبيرا للدول المتقدمة والدول النامية معا، خاصة في ظل

العولمة التي أضحت واقعا يفاقم من هذا التحدي ويحتم العمل من أجل تخفيف حدته، إذ لم يعد مقبولا أن ينهض جزء من العالم ويتقدم في مراقي التنمية والمعرفة والنمو مخلفا وراءه جزأه الآخر مشلولا وعاجزا بسبب الفقر الذي يجذب إليه ضلعي الثالوث الآخرين: الجهل والمرض، لذلك جاء احتفال هذا العام تحت شعار "فلنتحرك جميعنا معا" لتأكيد معنى التضامن الإنساني في أقوى صوره.

إننا في معهد جنيف لحقوق الإنسان إذ نحتفي بهذا اليوم نحتفي به بوصفه يوما للاحتفاء بوحدة العالم في إطار تنوعه، ونذكر العالم بأهمية تضامنه على الصعيد الإنساني الذي يجمعنا كلنا، وندعو الحكومات وجميع الفاعلين لتعزيز الجهود من أجل محاربة الفقر كأحد أهم السبل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

*** *** ***

**رسالة إلى الأحزاب والقوى والحركات السياسية والاجتماعية في العالم**

بسرور بالغ، ليس في مثيله إلا ذلك السرور الغامر بتحقيق الانتصار التاريخي للثورة الكوبية، في الأول من يناير لعام 1959، يحتفي شعبنا الكوبي بعودة الأبطال مكافحي الإرهاب الخمس إلى أرض الوطن بعد اعتقال ظالم في سجون الولايات المتحدة الأمريكية دام لأكثر من ستة عشر عاما، وهكذا بقرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة والعمل على تطبيعها. فقط يتبقى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب المفروض على كوبا.

لقد اعترفت أخيرا الولايات المتحدة، من خلال كلمات رئيسها باراك أوباما، أن سياسة العداء والحصار التي دامت أكثر من نصف قرن قد باءت بالفشل، وبدلا من تحقيق هدفها في عزل كوبا، ساهمت في عزلة الولايات المتحدة دوليا.

ولقد تحقق ذلك الانتصار التاريخي، في المقام الأول، بفضل النضال المثابر لشعبنا الثوري تحت قيادة كبار زعمائه فيدل وراؤول كاسترو، وبفضل التشجيع المتضامن الذي تلقيناه من أصدقائنا في أنحاء العالم على مدار خمس عقود.

ولهذا، نود أن نعرب لجميع الأحزاب والقوى والمنظمات السياسية والاجتماعية والجماهيرية وللشخصيات الهامة وأخيرا إلى جميع أصدقاء كوبا الذين قامو برفقتنا، عن خالص شكرنا على الثقة التي أودعوها في الثورة الكوبية .

وإذ أننا على اقتناع أنه لازال يمكننا الاعتماد عليكم في مواجهة التحديات الجديدة التي تحيط بنا في ظل الظروف الحالية. ونؤكد لكم أن كوبا لن تتنازل عن الدفاع عن مُثلها الاستقلالية والاشتراكية وعن السيادة الوطنية.

**قسم العلاقات الدولية**

**اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي**

**هافانا، 18 ديسمبر 2014**

*** *** ***

**النقابة الوطنية للصحفيين تثمن قرار العبادي بإسقاط دعاوى ضد صحفيين**

تعرب النقابة الوطنية للصحفيين العراقيين عن بالغ الإرتياح والتقدير للقرار الصائب الذي اتخ -ذه رئيس مجلس الوزراء السيد

حيدر العبادي باسقاط جميع الدعاوى المتعلقة بالنشر المقامة من قبل رئاسة الوزراء ضد عدد من الزملاء الصحفيين ، وتنوه بما أعلنه مكتب السيد العبادي بان القرار يأتي انطلاقاً من حرصه على حرية التعبير ووقوفه المساند للصحافة باعتبارها السلطة الرابعة التي تقوم بتشخيص وتقويم عمل الحكومة.

واذ يمثل هذا القرار تصحيحاً لمسار غير قويم إختطته رئاسة الحكومة السابقة بالسعي لتقييد حرية التعبير المكفولة دستورياً ومنع توجيه النقد الى رأس السلطة التنفيذية، وهو ما يتعارض تماماً مع مبادئ وتقاليد النظام الديمقراطي ، فان القرار يعدّ إعترافاً بحق الإعلام في المراقبة والتشخيص وتوجيه النقد البناء لأجهزة الدولة والقائمين عليها أياً كانت المواقع والمناصب التي يتبوأونها.

تنتهز النقابة الوطنية هذه الفرصة للتشديد على الأهمية القصوى لإلتزام الصحفيين والإعلاميين عامةً ومؤسساتهم بالمهنية والتحلي بالمسؤولية الإجتماعية في عملهم، وبخاصة في هذه الظروف الحرجة التي يواجه فيها شعبنا ووطننا خطراً مصيرياً هو خطر الارهاب والاحتلال الداعشي لنحو ثلث مساحة البلاد. وتتطلع نقابتنا الى تفعيل الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية للحدّ من مظاهر سلبية لم يزل إعلامنا يعاني منها، وهو ما يضعف من قوة التأثير المطلوبة لهذا الإعلام كيما يلعب دوره في توطيد السلم الأهلي وبناء الدولة المدنية والنظام الديمقراطي.

وترغب النقابة الوطنية في هذه المناسبة في أن تذكّر الحكومة وكل الطبقة السياسية بان حماية الصحافة هي حماية للديمقراطية ولشرعية النظام، بوصف الإعلام السلطة الرابعة في النظام الديمقراطي، وان الإضطلاع بدوره الحيوي هذا تلزمه خطوات جادة ومسؤولة من جانب السلطات الثلاث الأخرى عبر تشريعات بديلة عن قوانين وقرارات الحقبة الدكتاتورية التي ستبقى سيفاً مسلطاً على رقاب الإعلاميين تقيّد حريتهم وتنتقص من حقوقهم التي كفلها الدستور.

تجدد النقابة الوطنية دعوتها الى إعادة النظر في قانون "حقوق الصحفيين" الذي سجلنا وغيرنا عليه اعتراضاتنا الكبيرة في مناسبات عدة، وكذلك سحب مسودة قانون حرية التعبير من التداول وإعادة النقاش العام بشأنها توخياً لتشريع قوانين تضمن حقوق الصحفيين وأمنهم وحريتهم وتنظم التمتع بحرية التعبير وحرية الوصول الى المعلومات وبثها بكافة الوسائل والأشكال، وتضع خريطة طريق واضحة لتعامل القضاء مع قضايا النشر والإعلام بشفافية وعدالة وإنصاف.

**مجلس النقابة الوطنية**
**للصحفيين العراقيين**
**بغداد في 2014/12/18**

*** *** ***

**إسرائيل تتهم الفلسطينيين بمحاولة التهرب من المفاوضات المباشرة**

بكلمة مقتضبة ألقاها خلال جلسة مجلس الأمن التي فشلت باعتماد مشروع القرار العربي الداعي إلى وضع سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي

الفلسطينية، اتهم المتحدث باسم البعثة الإسرائيلية الدائمة لدى الأمم المتحدة الفلسطينيين بإيجاد كل فرصة ممكنة لتجنب المفاوضات المباشرة مع إسرائيل.

وقال أمام مجلس الأمن:

**"إنهم ينخرطون في سلسلة لا تنتهي من الألعاب السياسية، وهم الآن يطوفون في هذا المجلس باقتراح من جانب واحد، مناف للعقل".**

وخاطب المندوب الإسرائيلي الفلسطينيين قائلا إنهم لا يستطيعون شق طريقهم إلى إنشاء دولة من خلال طريقة حراكهم هذه.

كما حث المجلس على وقف تدليل الفلسطينيين.

*** *** ***

**مجلس الأمن الدولي يصوت سلبا على مشروع القرار العربي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي**

صوت مجلس الأمن الدولي مساء اليوم الثلاثاء بتوقيت نيويورك على مشروع قرار تقدم به الأردن نيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

حصد مشروع القرار ثمانية أصوات لصالحه.

وفيما امتنعت خمس دول عن التصويت من بينها بريطانيا، صوتت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ضد مشروع القرار العربي.

عميلة التصويت كما أطلقها رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي السفير التشادي، محمد زينيه شريف:

**"يرجى ممن هم مع مشروع القرار المنشور تحت بند S/2014/916 أن يرفعوا أيديهم.. يرجى ممن هم ضد مشروع القرار أن يرفعوا أيديهم.. هل هناك من يمتنع عن التصويت؟ ...نتيجة التصويت على النحو التالي :ثمانية أصوات لصالح مشروع القرار، صوتان ضد، وخمسة امتنعت عن التصويت. لم يتم اعتماد مشروع القرار لأنه لم يحصل على عدد الأصوات المطلوبة".**

**إشارة إلى أن الدول التي امتنعت عن التصويت بالإضافة إلى بريطانيا هي ليتوانيا ونيجيريا وجمهورية كوريا، ورواندا .**

أما الدول التي صوتت لصالحه فهي الأرجنتين، وتشاد، وشيلي، والصين، وفرنسا، والأردن، ولوكسمبورغ، والاتحاد الروسي.

*** *** ***

**ندوة خاصة بالأمم المتحدة حول حماية حقوق الأقليات بجميع أنحاء العالم**

**ندوة خاصة في الأمم المتحدة تلقي الضوء على محنة الأقليات الراهنة وتدعو رجال الدين إلى القيام بدور محوري للحد منها**

يكمن مفهوم عدم التمييز في صميم حقوق الإنسان.

وتوجد مجموعة كاملة من المعاهدات الدولية القائمة على الحقوق المعتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة التي تؤكد الحق في المساواة وعدم التمييز.

ويعترف المجتمع الدولي الآن أنه لا يكفي مجرد ضمان عدم وجود تمييز ضد الأقليات. ويقر بأهمية وضع تدابير خاصة لحماية وتعزيز حقوق الأقليات، لا سيما تلك

المتعلقة بالحفاظ على هوية الأقليات وثقافتهم.
على هذا النحو، اعتمد المجتمع الدولي إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية وإثنية ودينية ولغوية (إعلان الأقليات (في عام 1992 واللجنة الفرعية المعنية بالأقليات المنبثقة عنه.
ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الجهود، قال ناصر عبد العزيز النصر، الممثل السامي لتحالف الأمم المتحدة للحضارات، إن التمييز لا يزال متفشيا وإن العنف المرتكب ضد الأقليات الدينية يتصاعد في أجزاء كثيرة من العالم.
النصر الذي كان يتحدث في ندوة حول حماية الأقليات الدينية في جميع أنحاء العالم، عقدت مؤخرا في المقر الدائم للأمم المتحدة، أوضح أن الأقليات لا تزال في العديد من مناطق العالم تواجه تهديدات خطيرة وتمييزا وعنصرية، وكثيرا ما يتم استبعادها عن المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلدان التي تعيش فيها:
**"يسيئ المتطرفون وأصحاب النظريات المتطرفة استخدام الدين ويحرضون على الكراهية لتعزيز العداء تجاه الأقليات الأخرى الذين يتبنون معتقدات أو عقائد مختلفة. وبذلك، يناقض أولئك الأصوليون أهم المبادئ المقدسة للديانات المقدسة. لا يدعو أي من الأديان الموجودة إلى العنف أو التعصب".**
من ناحية أخرى، وعلى مستوى الدول، أوضح النصر، أن عددا متزايدا من الحكومات يفرض قيودا على المعتقدات والممارسات الدينية لجماعات الأقليات الدينية، وبالتالي تغذي تلك التدابير بيئة تمزقها الصراعات وتأجج الطائفية.
وفي هذا السياق تسأل الممثل السامي ما الذي يمكن فعله للحد من هذا الوباء الاجتماعي، وقال:
**"ما الذي يمكن عمله؟ هناك الكثير من العمل ينتظرنا، ولكن دعونا أولا نتفق على فكرة أن التعصب والعنف عقبة للسلام والأمن في أي مجتمع وفي العالم حيث نعيش جميعا. على الحكومات والمجتمع الدولي والزعماء الدينيين والسياسيين مسؤولية مشتركة لمواجهة العداء تجاه الأقليات والحد منه".**
وبحسب الممثل السامي لتحالف الحضارات، يلعب الحكم الرشيد دورا حيويا في دمج الأقليات في المجتمعات وحماية حقوقهم ومصالحهم. وينبغي على الدول المساهمة في القضاء على الصور النمطية السلبية ضد الأفراد على أساس الدين أو المعتقد، ولا سيما أفراد الأقليات الدينية.
كما أن برامج التعليم، وحملات التوعية ورصد ومنع خطاب الكراهية، ومبادرات الحوار بين الأديان والثقافات تساعد في توسيع الآفاق نحو تقدير قيمة التنوع الحقيقي وإبداع البشر في هذا الكون.
وفي هذا الإطار أشار عبد العزيز النصر إلى أن هذه المبادرات تتصل بشكل مباشر بعمل ومهمة "تحالف الحضارات:"
**"من خلال الاعتراف بالدور الحيوي للزعماء الدينيين والمنظمات الدينية في**

**تعزيز التسامح والحد من التحريض، نحن في تحالف الحضارات، نعمل الآن بشكل وثيق مع الإدارات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان أن تُسمع أصوات المجتمعات الدينية عندما نناقش هذه المواضيع المثيرة للجدل .ونحن نواصل العمل لجلب مزيد من الزعماء الدينيين إلى داخل التيار الرئيسي لنشاطات الأمم المتحدة المتعلقة بحل النزاعات والوساطة".**

ولم يغفل الممثل السامي عن الإشارة إلى دور وسائل الإعلام التقليدية والحديثة التي تعد مصدرا للمعلومات لكثير من الناس، قائلا إن هذه الوسائل تؤثر بشكل كبير على الرأي وشكل المفاهيم العامة، خاصة عندما يتم استخدامها كآلة دعاية لتقديم صورة مشوهة لقضايا معينة، وبالتالي تأجيج الكراهية والعنف. ولكنه تطرق أيضا إلى الدور البناء الذي يمكن أن تلعبه تلك الوسائل فذكر أن التحالف أطلق مؤخرا معجما سهل الاستعمال لوسائل الإعلام حول تغطية موضوع الهجرة، وبالتالي وفرّ للصحفيين الذين يغطون الهجرة والقضايا الحساسة ثقافيا المتعلقة بها، أداة حيوية. وبذلك، يساهم تحالف الحضارات بتعزيز المناقشات بين مهنيي وسائل الإعلام بشأن سبل تحسين معايير إعداد التقارير لتجنب التعصب وخطاب الكراهية تجاه الأقليات. بالإضافة إلى ذلك يعمل التحالف حاليا على تطوير مشروع لرصد خطاب الكراهية والتحريض.

مستمعينا أهلا بكم من جديد،

تعتبر قضية حماية حقوق الإقليات قضية هامة جدا في الوقت الحالي، خاصة وأن الأقليات الدينية تتعرض في أجزاء كثيرة من العالم لانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، وذلك ببساطة بسبب دينهم ومعتقدهم الديني.

لذلك جدد البابا فرانسيس نداءه إلى أولئك الذين تقع على عاتقهم المسؤولية السياسية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وكذلك إلى جميع الأشخاص ذوي النوايا الحسنة، للمشاركة في تعبئة واسعة للضمائر حول محنة المسيحيين المضطهدين وجميع الأقليات الدينية، الذين يحرمون من حقوقهم الإنسانية الأساسية لأسباب دينية.

هذا ما أشار إليه المطران بيرناردیتو أوزا، المراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، خلال الندوة الخاصة حول حماية الأقليات الدينية في العالم التي عقدها تحالف الحضارات ومنظمة "باكس رومانا."

المطران أوزا قال إن هذه الندوة تستجيب لنداء البابا الأخير، إذ إنها تهدف إلى رفع التوعية حيال الأوضاع الصعبة التي تواجهها الأقليات الدينية اليوم، على الرغم من جهد يستحق الثناء من المؤسسات والأفراد:

**"ما يشغلنا كثيرا هو الاضطهاد الصريح للأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك الجماعات المسيحية في شمال العراق من قبل ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام .(ISIL) إن معاملتها للأقليات، وللكثير ممن لا يتفقون مع تفسيرهم الخاص للنصوص الدينية، تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. التعصب**

**وأفعالهم الوحشية باسم الدين يتحدث ببلاغة عن الضرر الهائل الذي يمكن لتشويه الدين أن يسببه للناس وللدين نفسه".**

وفي هذا الإطار دعا الكرسي الرسولي الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة إلى التحرك لمنع مذبحة جديدة محتملة ضد الأقليات الدينية والعرقية العزل.

**"في هذا السياق، يجب على الأمم المتحدة أن تعيد فرض الإطار القانوني الدولي لتطبيق متعدد الأطراف ل"مسؤولية حماية الناس Responsibility to protect " من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وكافة أشكال العدوان الظالم. من خلال الدروس المستفادة من فشل وقف فظائع الإبادة الجماعية الأخيرة للتعصب العرقي والديني، وما نواجه في الوقت الحاضر من انتهاكات واسعة النطاق واضحة لحقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني الدولي، لإن الوقت هو للقرارات الشجاعة".**

وبوصفه رجل دين، كرر المراقب الدائم للكرسي الرسولي نداء البابا فرانسيس لجميع الزعماء الدينيين في كل مكان في العالم إلى لعب دور رائد في تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، وفي شجب فورا كل سوء استخدام للدين من أجل تبرير التطرف العنيف، وفي تثقيف الجميع حول الفهم المتبادل والاحترام المتبادل.

وقال إنه علينا جميعا أن تحمل هذه المسؤولية لممارسة الانفتاح والحوار والقبول الصادق للأقليات العرقية أو الدينية في وسطنا، مضيفا أن ذلك ينطبق بشكل خاص وملح في البلدان والمناطق التي تتعرض فيها الأقليات الدينية، في هذه اللحظة بالذات، إلى التمييز والاضطهاد.

وهذا الحدث الذي أقيم برعاية البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، والبعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي، والبعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، والبعثة الدائمة للفلبين وفرسان مالطا، جمع أيضا مفكرين وباحثين ورجال دين من بينهم الحاخام روجر روس، المدير التنفيذي للمدرسة الحاخامية الأمريكية، الذي دعا كلا من اليهود والمسيحيين والمسلمين والهندوس وأي من الديانات المنتشرة اليوم التي تمتثل للضمير الفردي وقوانين الحكومات وإيمانها العميق إلى احترام وحماية حقوق جميع بني البشر.

**"كإنسان روحي أؤمن بأن هناك خيرا وشرا. وفي المعركة على أرواح جميع البشر، سيستخدم الشر اتهامات كاذبة ضد الأقلية الأضعف لإزالة العقبة تلو الأخرى في سعيه إلى السلطة. فقط نحن، الذين ننحاز روحيا إلى الضوء الجيد، عيون العالم على رعب هذه الأفعال، يمكن أن نجلب مزيدا من الضوء إلى العالم وننقذ المزيد من الأرواح من الشر ".**

وبغض النظر عن الاختلاف في اللون أو العرق أو العقيدة، أوضح حاخام نيويورك، أن البعد الروحي للبشرية هو الذي سيضع حدا لأي من هذه المظالم .روجر روس شدد على وجوب أن يقود الزعماء الدينيون الجهود الرامية إلى وقف تدمير الأقليات والرعب المتأتي عنها:

**"قداسة الدالاي لاما قال وأقتبس: "أقدر أي منظمة أو شخص يبذل بإخلاص جهدا لتعزيز التناغم بين البشر وبخاصة الانسجام بين مختلف الأديان .وأعتبر أنه عمل مقدس جدا ومهم جدا." انتهى الاقتباس. لذلك نحن، الحاخامات والأئمة والكهنة والمرشدون والمعلمون من جميع الأديان قد لا نرى أنفسنا زعماء دينيين لأننا نفترض أن الموجودين فقط على المسرح العالمي يمكن أن يعرفوا أنفسهم على هذا النحو. ولكن نحن قادة! القادة ل 10 أشخاص أو مئة شخ ص أو ألف شخص داخل مجتمعاتنا، ويمكن أن نستخدم عالمنا الصغير اليوم لنشر رسالتنا إلى عدد كبير من الشعوب. إن أحد الواجبات الأكثر أهمية لجميع رجال الدين هو أن نكون بقوة وعلنا ضد ملاحقة الأقليات".**

وفي هذا السياق، يؤدي الزعماء الدينيون دورا أساسيا في تعزيز التسامح ومنع التحريض وخطاب الكراهية.

وعلى هذا النحو، تساهم مبادرات حوار الأديان التي أطلقت في السنوات الأخيرة في المعرفة المتبادلة والتفاهم والاحترام بين المجتمعات لإيجاد طرق لبناء أرضية مشتركة للعلاقات أكثر انسجاما بين الأفراد والمجتمعات.

وفي حين أكدت هذه الندوة، التي نظمها تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة "باكس رومانا"، على التعددية الدينية والحرية الدينية باعتبارها قضية حقوق إنسان متأصلة، ركزت أيضا على مناقشة سبل حماية الأقليات الدينية ودور المجتمع الدولي، والحكومات الوطنية، والمنظمات الدينية وكذلك الزعماء الدينيين والسياسيين لتحقيق هذه الغاية.

وبهذا نأتي مستمعينا الأعزاء إلى نهاية برنامجنا الخاص حول "حماية الأقليات في جميع أنحاء العالم". وفي الختام أود أن أشكر الزميل عزت الفري من قسم الإنتاج والهندسة الإذاعية.

*** *** ***

## الأمم المتحدة تطلق من القاهرة تقرير خطة التنمية لمرحلة ما بعد 2015

أطلق مركز الأمم المتحدة للإعلام بالقاهرة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المعني برسم الخطوط العريضة لخطة المنظمة الدولية للتنمية لمرحلة ما بعد عام 2015.

وقال فتحي دبابي نائب مديرة مركز الإعلام في تصريحات له اليوم الى أن التقرير الجديد الذي يحمل اسم الطريق نحو الكرامة الإنسانية في أفق 2030 سوف يكون الوثيقة المرجعية للمفاوضات الحكومية حول خطة جديدة للتنمية للفترة من 2015 حتى 2030.

وأشار ان الجديد في الخطة التي يتضمنها التقرير هو أنها تقوم على حقوق الإنسان خاصة الحق في التنمية البشرية التي تشمل مكافحة الفقر وانعدام المساواة الى جانب التركيز على الإنسان والكوكب فيما تقوم الخطة على دعم التعاون الدولي.

وتتطلب الخطة الجديدة اعتماد الكرامة الإنسانية باعتبارها أساس مبادئ حقوق الإنسان و على اعتبار الحق في التنمية .. وستركز الخطة الجديدة على إدماج الجميع

ليستفيدوا من نتائج التنمية.
وقالت الدكتورة عالية المهدي العميدة السابقة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية إن أهداف الألفية التي تنتهي العام المقبل شهدت نجاحات في بعض المجالات فيما أخفقت في تحقيق أهداف أخرى خاصة الفقر ..مشيرة إلى زيادة معدلات الفقر في مصر إلى 26% فضلاً عن عدم تحقيق هدف القضاء على الأمية والتي تبلغ 27 % فيما نجحت مصر في تحقيق هدف إتاحة التعليم الأولي الابتدائي والإعدادي حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس 97% فضلاً عن المساواة بين الجنسين في التعليم.

*** *** ***

**بان كي مون للعالم: خطة التنمية المستدامة لعام 2015 هي فرصة لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل**

بمناسبة اليوم الدولي للتضامن الإنساني، شدد الأمين العام على أهمية العمل الجماعي من أجل التصدي لقضايا بعيدة الأثر كالفقر، وتزايد عدم المساواة، وتغيُّر المناخ، والفقر المزمن، والتحديات الصحية الكبرى، مثل تفشي داء الإيبولا في غرب أفريقيا.
وتشدد الأمم المتحدة على أهمية التضامن مع المتضررين من الفقر وغياب حقوق الإنسان.
وبحلول عام 2015 ستحل خطة جديدة للتنمية المستدامة محل الأهداف الإنمائية للألفية وهي أكبر حملة لمكافحة الفقر في التاريخ.
ودعا الأمين العام بان كي مون إلى تجديد الالتزام بالعمل الجماعي من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء والسلام للجميع، وحماية كوكب الأرض، وتعزيز الحياة الكريمة.
وقال الأمين العام إن الناس وكوكب الأرض هم محور هذه الخطة الجديدة التي سيكون قوامها حقوق الإنسان والشراكة العالمية والتعاون والتضامن العالميين بهدف تخليص الناس من براثن الفقر والجوع والمرض.
وقال الأمين العام إن التضامن ينطوي على التزام المجتمع العالمي المتبادل استناداً إلى المساواة والمشاركة والعدالة الاجتماعية.
وأكد الأمين العام على أهمية التضامن والمسؤولية المشتركة باعتبارهما جزءاً من خطة التنمية المستدامة في المستقبل.
ودعا الأمين العام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والخبراء والمجتمع المدني ورجال الأعمال والملايين من الأفراد من جميع أنحاء العالم إلى اغتنام هذه الفرصة لأنها لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل.

*** *** ***

*** *** ***
*** *** ***

89 شارع عبد العزيز آل سعود – المنيل
الرقم البريدى11559-61 مكتب بريد الملك الصالح
بريد الكترونى:
aapso@idsc.net.eg
aapso@tedata.net.eg

website:www.aapsorg.org
فاكس:23637361 (202)
تلغرافيا أفروآسيكو
تليفون 23622946-23636081(202)
ا. إيمان عبد المقصود

ا
م
ي

ع
م
ر

ز